

تقديم

بقلم

الدكتور محمد الجوهري

اسناد ورئيس قسم الاجتماع

ووكيل كلية الآداب - جامعة القاهرة

هذا العمل بحث أصيل عن المجتمع الريفي المصري • لباحث أصيل أثبت في أعمال سابقه له تمكنا من اتجاهات التنظير وأساليب البحث في علم الاجتماع المعاصر •

وقد قدم الدكتور احمد زايد عملا سابقا الى المكتبة العربية عن « علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية » وصفته في تقديمي له بأنه تحذ فاصل بين عهدين في تاريخ علم الاجتماع المصري • وقد أثبت المؤلف في هذا العمل أنه أحسن الاستفادة من الوقفة النظرية التي بلور معالمها في عمله الأول ، وأن الاسهام الذي قدمه في ذلك العمل قادر على دعم جهد أصيل في مجال الدراسة الواقعية للمجتمع المصري • لذلك أقول اذا كان العمل الأول للدكتور احمد زايد يمثل علاقة بارزة في تاريخ حركة التنظير الاجتماعية المصرية ، فإن العمل الثاني لنفس المؤلف ، والذي أقدمه هنا ، يمثل علامة منهجية بارزة في تاريخ الدراسات الاجتماعية المصرية •

وقد انطلق المؤلف في دراسته التي بين أيدينا من فكرة هامة غاية الأهمية ، ولكنها واضحة وبسيطة كل الوضوح والبساطة وهي : أن الأطر النظرية التي تطورت في المجتمعات الغربية قد تعرضت لنقد ، ومرت بإزمات ، في نفس المجتمعات التي ظهرت فيها ، بسبب قصورها عن التعبير عن واقع

هذه المجتمعات • وعلى ذلك « فليس من المنطقي أبدا أن ينكفئ الباحثون في علم الاجتماع في العالم الثالث على هذه النظريات ويجترونها اجترارا دون أن يحاولوا تطوير مفاهيم خاصة عن مجتمعاتهم » •

وهذا التحرر النظري من اسار النظريات الغربية ، يمكن الباحث الاجتماعي في بلد نام أن يأخذ من التراث السابق عليه ما فيه ، واضعا دائما نصب عينيه واقع المجتمع الذي يعيش فيه • وإذا افلح في تحقيق هذا فإنه سوف يستطيع أن يضع يده على المشكلات والقضايا الاجتماعية الحقيقية الجديرة بالدراسة • ثم سوف يستطيع بعد ذلك أن يصمم لنفسه ادوات البحث الملائمة لدراسة هذه الموضوعات والحصول على أفضل النتائج • وهذا هو ما فعله بالضبط الدكتور احمد زايد في الدراسة التي بين أيدينا •

لقد اخترق – بفضل عمله الأول – الحصار الذي فرضه عليه الفكر الغربي في علم الاجتماع • ونذلك أصبح قادرا على أن ينطلق في دراسته من واقع مجتمعه المصري وليس من اطار نظري غريب عنه • وعندما فتش عن سوابق لهذا الاتجاه ، خوفا من أن يكون مبتدعا بدعة جديدة لم يسبقه إليها أحد ، وجد نظيرا لهذه الفكرة وسوابق لهذا الأسلوب عند غيره من علماء الاجتماع في بعض بلاد العالم الثالث • فاهم علماء الاجتماع الذين يلتزمون بقضايا العالم الثالث وتحريره – ومعظمهم من أبناء تلك البلاد النامية – يحاولون دراسة مجتمعات هذا الجزء من العالم دون التزام مسبق باى نماذج نظرية تطورت بعيدا عن تاريخه • وهم يذهبون في ذلك مذهبين يكمل كل منهما الآخر : فهم يحاولون – من ناحية – نقد مفاهيم ونظريات علم الاجتماع الغربي ، ويحاولون – من ناحية أخرى – تطوير بعض المفاهيم والقضايا التي يمكن أن تقدم رؤية واقعية أصيلة لهذه المجتمعات •

وهكذا انطلق الباحث من فكرة الخصوصية التاريخية للواقع الاجتماعي المصري ، لكي يختار احدى المشاكل الحيوية التي تمت ظلانها الى كافة جوانب

هذا الواقع في انقرية المصرية • فالفلاحون المصريون هم عماد المجتمع المصري ، وهم آباء واخوة سكان الحضر ، هم باختصار كل مصر • فالتوجه اليهم بالدراسة توجه مصرى اصيل • ثم ان البعد السياسى لحياة القرية المصرية هو البعد الحاكم والموجه ، وجماعات الصفوة بنوعيها القديم والجديد هى التى تتحكم فى هذا البعد السياسى ، فتتحكم بذلك فى حياة القرية المصرية • والتفاعل بين جماعات الصفوة القديمة وجماعات الصفوة الجديدة هو فى حقيقة الأمر مجرى عملية التغير الاجتماعى ، وانعكاس الملامح البناء الطبقي فى المجتمع الريفي •

وكان على الباحث أن يطور لنفسه اطارا نظريا ، ثم يطور بعد ذلك الأدوات المنهجية الكفيلة بالوصول به الى الهدف المنشود • من أجل هذا كان عليه ان يتصدى بالتخلييل لمفهوم الصفوة وبناء القوة فى الفكر الغربى، ثم فى التراث النظرى الخاص ببلاد العالم الثالث (سواء من تأليف الغربيين أو ابناء تلك البلاد) • وكان هدفه من وراء ذلك العرض النقدي للتخلييل أن تساعده على تكوين رؤية عن خصوصية التطور الاجتماعى فى المجتمع المصرى ، وهى المنطلق النظرى للدراسة التى بين ايدينا •

ولذلك كانت الخطوة المنطقية التالية ان ينتهى المؤلف الى محاولة صياغة نموذج نظرى لدراسة المجتمع المصرى من واقع خصوصيته التاريخية • ولقد اشتمل هذا النموذج على المكونات الأساسية للبناء الاجتماعى ، وعلى العلاقات بين هذه المكونات فى ضوء خصوصية تطوره • ولقد قام النموذج النظرى على تحديد العلاقات بين عناصر خمسة هى : اشكال النشاط الاقتصادى ، والجماعات الطبقيية ، وأنماط القيم ، وأنماط الايديولوجيات ، واخيرا البناء السياسى ، ومن هذا النموذج اشتق الباحث فروضه الأساسية، التى اتجهت لدراسة الى التحقق منها •

ذلك هو عنصر التجديد الأول وموطن لقوة الأول فى هذه الدراسة ،

وأعنى به نقد التراث من أجل تكوين رؤية أصيلة ، ومنطلق نظري قائم على رؤية الواقع والالتزام به والتوجه إليه .

أما عنصر التجديد الثاني وموطن القوة الأهم في هذه الدراسة فيتمثل - في رأيي - في جانبها المنهجي ، فيما سلكته من سبل وما اصطنعت من أدوات لجمع المادة الامبيريقية عن موضوعها . لقد زاوجت هذه الدراسة على نحو أصيل - وغير مسبوق - بين البحث التاريخي والبحث الميداني والاعتماد على التوثيق من مصادره . ووجه الأصالة أن البحوث السابقة القريبة في طبيعتها من هذه الدراسة كانت إما تنحو منحى تاريخيا ، فتعتمد على كتب التاريخ والوثائق وغيرها من مصادر المادة التاريخية . أو تقتصر على جمع بيانات من كل أو بعض أفراد مجتمع البحث ، بواسطة استمارة لمستبئين أو دليل مقابل ، أو تنحو منحى انثروبولوجيا خالصا بالاقتصار على ملاحظة السلوك الاجتماعي والعناصر الثقافية في المجتمع المدروس ، وتسجيل عناصر الموضوع وتقديم بعض التحليلات على أساسها .

أما البحث الذي بين أيدينا فقد سلك المنهج التاريخي في جمع المادة عن موضوع بحثه ، واحاط في هذا بكل المصادر الممكنة التي يمكن ان تعين على تقديم مادة تاريخية . فرجع الى الكتب الأساسية لتاريخ مصر الحديثة ، سواء العامة منها أو المتخصصة . ورجع الى الوثائق المنصلة بالموضوع والمحفوظة بدار الوثائق القومية . واستكمل المعلومات التاريخية بالرجوع الى الاخباريين كبار السن في مجتمعه . ولا أجازي الحقيقة اذا قلت ان الدراسة التاريخية المقدمة في هذا البحث تمثل نموذجا ممتازا للدراسة الاجتماعية التاريخية ، لانجد له نظيرا في الكتابات السوسولوجية العربية .

والى جانب هذا المنحى التاريخي السابق تجشم الباحث مشقة النزول الى الميدان وجمع المادة عن التطورات الحديثة والمعاصرة في موضوعه من قرى معينة اختارها وفق قواعد ومحكات دقيقة . وأستطيع القول بان الدكتور أحمد زايد قد أبدى تفوقا رائعا في الأساليب التي استخدمها لجمع المادة الامبيريقية

عن مجتمعات بحثه • فقد نفذ الى حياة الناس ، وكون صورة دقيقة عن ديناميات البناء السياسى ، وعلاقات التفاعل بين جماعات الصفوة القديمة والجديدة فى تلك القرى • وقد اعتمد فى جمع تلك المادة على أساليب الملاحظة، والمتابلات المفتوحة ، ودراسة الحالة ، والاستعانة بالاختباريين ، واستخدام دليل لجمع مغزومات محددة فى صورة صحيفة بيانات أساسية ، وفحص السجلات الرسمية • وفى خلال ذلك أبدى المؤلف مهارة فائقة وبراعة فريدة ، ان يعايش الناس فى مشاكلهم اليومية ومشكلاتهم وحقيقة اتجاهاتهم ازاء بعضهم وازاء مجتمعهم وازاء مجتمعهم القومى الكبير • لقد شارك فى حضور جلسات الجمعية الزراعية ، وحملات انتخابات المجالس المحلية ، وشارك فى المجالس العرفية ، وأجرى مقابلات فردية وجماعية ، وقدم نماذج ممتازة لحالات درسها دراسة متعمقة أجاد فيها استخدام أدوات البحث المتاحة كافة •

بالاختصار كان الباحث فى الجهد الذى بذله لجمع مادته الامبيريقية على أعلى درجة من الكفاءة فى استخدام أساليب البحث السوسيوولوجى ، ومهارات البحث الانثروبولوجى • لقد مكّنه من تحقيق هذه المزوجة الفذة براعة ظاهرة فى هضم واستيعاب تراث علم الاجتماع ، وخبرة واسعة فى ممارسة البحث الانثروبولوجى لا تتحقق الا لصاحب موهبة حقيقية •

لذلك أعتقد انى لم أجاف الحقيقة عندما زعمت فى صدر هذا التقديم ان العمل الذى بين أيدينا يمثل علامة منهجية بارزة فى تاريخ الدراسات الاجتماعية المصرية • وانه لتملؤنا الثقة فى ان صاحبها قادر - باذن الله - على مواصلة العطاء ومتابعة الجهد المخلص من أجل رفعة هذا العلم ، الذى ينتمى اليه بحكم عمله ، ومن أجل خير المصريين الكادحين الذين ينتمى اليهم بحكم التزامه الوطنى التقدمى الاصيل •

محمد الجوهري

القاهرة فى أول يوليو ١٩٨١

اختصارات المجلات العلمية الواردة في الكتاب

A.A.	: American Anthropologist.
A.J.S.	: American Journal of Sociology,
Af.S.R.	: African Social Research,
A.P.S.R.	: The American Social Science Review.
A.S.R.	: American Sociological Review.
B.J.S.	: British Journal of Sociology.
B.S.	: Behavioral Sciences.
C.S.S.H.	: Comparative Studies in Society and History.
E.S.	: Economy and Society.
I.J.M.E.S.	: International Journal of Middle East Studies.
I.S.S.J.	: International Social Sciences Journal,
J.M.A.S.	: Journal of Modern African Studies.
J.P.S.	: Journal of Peasant Studies.
M.E.J.	: The Middle East Journal.
N.L.R.	: New Left Review,
P.S.	: Political Studies.
S.E.S.	: Social and Economic Studies.
W.D.	: World Development.

Table 1. (continued)

Variable	Mean	Standard Deviation
Age	35.2	12.5
Gender	1.2	0.4
Marital Status	2.1	0.8
Education	13.5	2.1
Income	45000	15000
Health Status	3.8	1.2
Stress Level	4.2	1.5
Life Satisfaction	5.1	1.8
Work Satisfaction	4.5	1.6
Family Satisfaction	4.8	1.7
Community Satisfaction	4.3	1.5
Overall Well-being	4.6	1.6

في منهجية الدراسة وأقسامها الرئيسية

فصل تمهيدى

ظهرت فكرة هذه الدراسة من خلال الاهتمام بواقع المجتمع المصرى بعمامة ، والمجتمع الريفي بصفة خاصة . فبعد أن أنجزت دراستى للماجستير عن « الاتجاهات النقدية في علم الاجتماع الغربى » (١) ، تكون لدى الاعتقاد بأنه لا يمكن - ولا يجب - أن نطبق الأطر النظرية التى تطورت في المجتمعات الأخرى تطبيقا ميكانيكيا على مجتمعنا المصرى . وكان المنطق وراء هذا الاعتقاد بسيطا للغاية : إذا كانت هذه الأطر النظرية تتعرض للنقد وتمر بأزمة في نفس المجتمعات التى ظهرت فيها بسبب قصورها عن التعبير عن واقع هذه المجتمعات وطموحات مواطنيها ، فليس من المنطقى أن ينكفىء عليها الباحثون في علم الاجتماع في العالم الثالث ويجترونها اجترارا. دون أن يحاولوا تطوير مفاهيم خاصة عن مجتمعاتهم . وقد دفعنى ذلك إلى استطلاع تراث علم الاجتماع في العالم الثالث فوجدت أن ما أفكر فيه موجود بالفعل عند غيرى . فأهم علماء الاجتماع الذين يلتزمون بغضايا العالم الثالث وتحريره - ومعظمهم من أبناء تلك البلاد النامية - يحاولون دراسة مجتمعات هذا الجزء من العالم دون التزام مسبق بأى نماذج نظرية تطورت بعيدا عن تاريخه . وهم يذهبون في ذلك مذهبين يكمل كل منهما الآخر : فهم يحاولون - من ناحية - نقد مفاهيم ونظريات علم الاجتماع الغربى ، ويحاولون - من ناحية أخرى - تطوير بعض المفاهيم والقضايا التى يمكن أن تقدم رؤية واقعية أصيلة لهذه المجتمعات .

وأكثر من هذا ، فقد وجدت أن هذا الاهتمام قائم بيننا وعند أساتختى

(١) نشرت هذه الدراسة بعنوان : علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

من « جماعة علم الاجتماع المعاصر » . فالدكتور محمد الجوهرى ينقد نظرية الطبقة كما تطورت في تراث العلم ، ويدعو الى الانطلاق في دراسة الواقع المصرى في ضوء الخصوصية التاريخية لهذا المجتمع . ويهتم الدكتور السيد الحسينى بنظرية التبعية ، ويلفت النظر الى الاعتماد بأعمال جندرفرانك G. Frank . وقد كان ذلك دافعا لى نكى اكمل المهمة التى بدأتها في دراستى السابقة ، بأن اتجه الى دراسة واقع المجتمع المصرى دراسة لا تغنينى عن مزيد من النقد للرؤية الغربية لمجتمعنا ضمن مجتمعات العالم الثالث .

ولكن أى مجال أختار ؟ استعرضت بعض الدراسات الامبيريقية التى أجريت فى مصر ، فوجدت أن الكثير منها يهتم بالقربة وبموضوعات خاصة مثل « التغيير الاجتماعى » و « التنمية الاجتماعية » . ووجدت أن معظم هذه الدراسات تسير في خط لا يختم - كثيرا - الغاية المنشودة من وراء مثل هذه الدراسات . فهى من ناحية مشنتة لا تمثل تراكما علميا يمكن من خلاله استخلاص شىء ذى بال عن المجتمع الريفى . وهى من ناحية أخرى تقع في برائن التطبيق الميكانيكى للنظريات التى ظهرت في مجتمعات مغايرة دون أى وعى بخصوصية المجتمع المصرى ، وهو أمر أسهم في مزيد من تشنتتها وتنافرها . ولقد كان هذا دافعا لاختيار مجال المجتمع الريفى فى مصر حيث يمكن من خلال دراسة أحد الموضوعات المتعلقة بهذا المجتمع أن أقدم اسهاما في ضوء فكرة الخصوصية التاريخية يمثل بداية للتراكم الامبيريقى حول هذا الموضوع . ولسنا بحاجة هنا الى تأكيد أهمية دراسة المجتمع الريفى بخاصة ، فدراسته تقدم لنا من الناحية النظرية صورة عامة عن الانسان المصرى ، وتلفت النظر من الناحية التطبيقية الى جرهر التخلف الذى يزرخ تحته الانسان الذى يعيش في هذا المجتمع .

ولقد كان موضوع البناء السياسى في المجتمع الريفى من الموضوعات التى استرعت انتباهى منذ الوهلة الأولى . واكاد أجزم بالقول بأن دراسة البناء السياسى للمجتمع الريفى تمثل مدخلا ملائما لفهم البناء الاجتماعى داخل هذا المجتمع . فدارس البناء السياسى لا يمكن أن يفعل علاقة الجماعات السياسية وما تتمتع به من قوة بالمناسط الاقتصادية المختلفة ، وبالجماعات الطبقة ، والأطر الثقافية . وفضلا عن هذا فان تحليل البناء السياسى في

الريف يمكننا من رؤية طبيعة العلاقة بين المجتمعات الريفية والبناء الاجتماعي ككل ، كما يمكننا من تحليل جوهر العلاقة بين بناء القوة على المستوى القومي وبناء القوة على المستوى المحلي والطبيعة المتغيرة لهذه العلاقة .

ويلاحظ القارئ لهذه الدراسة أنها لا تتحدث عن البناء السياسي بشكل مباشر ، وإنما تتخذ من جماعات الصفوة مخلا نحو فهم هذا البناء . فتحليل بناء جماعات الصفوة ، والعلاقات بين هذه الجماعات من ناحية وبينها وبين السلطة المركزية من ناحية أخرى ، ودراسة الثبات أو التحول في تركيب جماعات الصفوة وفي مواقف هذه الجماعات ، كل ذلك اتاح لنا الفرصة لكي نعالج البناء السياسي في المجتمع الريفي بمافيه من تنظيمات سياسية وعلاقات سياسية ، وما يحتوى عليه من أشكال للممارسة السياسية ، وما يربطه من علاقات مع بنية المجتمع الاساسية والجماعات الطبقيّة التي تفرزها والاشكال الثقافية والايديولوجية التي تغلف البناء برمته . بل أن مثل هذا التحليل قد هيا الفرصة للحديث عن المجتمع المصري بصفة عامة كما سيلاحظ القارئ على طول صفحات هذا الكتاب .

ولنحاول الآن ان نتعرف على الخط المنهجي الذي سارت فيه الدراسة . ونجيب هنا على مجموعة من الأسئلة المحددة : كيف تمت صياغة الاطار النظري والفروض ؟ وكيف تم اختيار الاجراءات المنهجية الخاصة بمصادر المادة الامبيريقية وجمعها وتحليلها ؟ وما هي أساليب التحليل والتفسير التي أخذت بها هذه الدراسة ؟ وبصفة عامة كيف تغلبت على الصعوبات المنهجية التي اعترضتها ؟ سوف أحاول فيما تبقى من هذا الفصل ان أجيب على هذه الأسئلة ، محاولا الاشارة الى ما احتوته الدراسة من مادة نظرية وامبيريقية من خلال الاشارة الى ابواب الدراسة وفصولها .

اولا : صياغة الاطار النظري والفروض :

في محاولة التوصل الى رؤية نظرية يمكن أن تشتق منها بعض الفروض لدراسة جماعات الصفوة في السياق التاريخي والمعاصر للمجتمع المصري ، كان على أن أدخل في حوار نقدي مع الاتجاهات النظرية السابقة التي حاولت أن تنظر لمجتمعات العالم الثالث بعامة وللجماعات السياسية فيها بخاصة .

ولكن قبل الدخول في هذا الحوار النقدي ، تم التعرف على المناقشات النظرية التي دارت حول مفهومى الصفوة وبناء القوة في المجتمعات الغربية . حيث اتضح - كما يكشف عن ذلك الفصل الأول - أن مفهوم الصفوة قد أصبح مفهوما محوريا في تحليل السلوك السياسى وبناء القوة عند الاتجاهات المختلفة على تناقضها . غير أن محورية مفهوم الصفوة لاتعنى التسليم بأى اتجاه من هذه الاتجاهات ، اللهم بعض المفاهيم التي يمكن ان نقيدها في خصوصية المجتمع المصرى .

وكان من الطبيعى بعد ذلك أن ينتقل التحليل الي نطاق العالم الثالث ، حيث تم فحص التراث النظرى المتعلق بفهم البناء الاجتماعى السياسى لمجتمعات هذا العالم ، والفهم الذى قدمه هذا التراث لجماعات الصفوة سواء في مستواها القومى أو مستواها المحلى ، فضلا عن نماذج من اندراستات الامبيريقية التي أجريت في مجتمعات قروية حول موضوع الصفوة بالذات . ولقد تم التعرف على ثلاثة اتجاهات أساسية في هذا التراث عرضت على التوالى في الفصول : الثانى والثالث والرابع من الباب الأول . ولم يكن عرض هذه الاتجاهات هدفا في حد ذاته ، وإنما كان وسيلة توصلنا الى غاية محددة هي المساعدة في تكوين رؤية عن خصوصية التطور الاجتماعى في المجتمع المصرى ، وهي غاية تتحقق اذا ما تمت المقابلة بين هذه الاتجاهات وبين ما نراه واقعا أو تاريخا في المجتمع المصرى . وبناء على ذلك فان عرض هذه الاتجاهات تم من وجهة نظر نقدية حيث كان يستتبع عرض أى منها نقد لقضاياها الأساسية بحيث يظهر مدى ملاءمة هذه القضايا لدراسة الواقع المصرى . ومن ناحية أخرى فان عرض هذه الاتجاهات النظرية قد سار وفق أسلوب معين . فلم يكن الهدف هو التعرف على الرؤية الجزئية الخاصة بالمجتمع الريفى من وجهة نظر هذه الاتجاهات ، بقدر ما كان التعرف على رؤية هذا الجزء في ضوء الاطار الكلى للمجتمع . ولهذا فان عرض أى اتجاه كان يبدأ دائما بالقاء الضوء على جذوره الفكرية ، ثم على قضاياها الأساسية فيما يتعلق بالبناء الاجتماعى السياسى بعامه ، ثم على نماذج من البحوث الامبيريقية التي أجريت على جماعات الصفوة في الريف في ضوء كل اتجاه من هذه الاتجاهات ، ويستتبع ذلك عرض نقدى لكل منها .

ولا شك أن هذا العرض النقدي لهذه الاتجاهات النظرية قد عمق عملية السعى نحو صياغة الرؤية النظرية التي انطلقت منها هذه الدراسة . ويمكن أن نحصر الفائدة التي جنيناها من وراء عرض هذه الاتجاهات فى ثلاث زوايا أساسية : الأولى أنها قد لفتت النظر الى المحاور الأساسية التي يمكن أن يدور حولها التحليل ، ومجالات الاهتمام التي يجب أن يشتمل عليها مثل هذا التحليل . الثانية : أنها أكدت أهمية تحليل الجماعات السياسية فى الريف فى ضوء منظور عام للمجتمع ككل ، بحيث لا يمكن دراسة الجزء الا فى ضوء الكل خاصة فى المجتمعات المتخلفة التي لا تتمتع فيها المجتمعات المحلية باستقلال تام فى سياستها ومواردها . الثالثة : أنها قدمت لنا بعض المفهومات المفيدة فى تحليل بناء الصفوة والتفاعلات بين جماعاتها ، وهى مفهومات يمكن أن تستخدم بصرف النظر عن الالتزام بالاطار النظرى الذي تطورت فيه .

إذا كانت النتيجة الآن هى أنه لا يمكن دراسة جماعات الصفوة فى الريف بمعزل عن الاطار القومى الشامل ، الذى يتأثر بدرجة بالاطار العالمى ، فان تطوير فروض نابغة من فكرة الخصوصية التاريخية للمجتمع يجب أن يرتبط برؤية نظرية عامة للمجتمع ككل ، كما يجب أن يرتبط بفهم خصوصية المجتمع لا ينكر أوجه التشابه بين المجتمعات المتشابهة فى الخبرة التاريخية ، ولا ينكر التأثيرات العالمية - مهما كانت ثانويتها - على بناء هذه المجتمعات (٢) . ولقد أدى ذلك بنا الى محاولة تأصيل فكرة الخصوصية التاريخية كما تطورت فى التراث النظرى ، ومحاولة تجميع نقاط البداية التي ظهرت من خلال دراسات بعض الباحثين المصريين الذين انطلقوا من هذا الفهم فى رؤيتهم للمجتمع المصرى . ومن خيوط البداية هذه بذلت محاولة لصياغة نموذج نظرى لدراسة المجتمع المصرى من واقع خصوصيته التاريخية .

(٢) لايغنى التسليم بالتأثيرات العالمية القول بتحليل العالم كنسقاً كلى أو وحدة واحدة كما تذهب نظرية التبعية ، وإنما يعنى الاهتمام بالبناء الداخلى فى المحل الأول مع افتراض تأثير هذا البناء بشكل أو بآخر بالمؤثرات الخارجية .

ولقد اشتمل هذا النموذج على المكونات الأساسية للبناء الاجتماعي ،
والعلاقات بين هذه المكونات في ضوء خصوصية تطوره . ولقد قام النموذج
النظري على تحديد العلاقات بين عناصر خمسة : أشكال النشاط الاقتصادي ،
والجماعات الطبقية ، وأنماط القيم ، وأنماط الأيديولوجيات ، وأخيرا البناء
السياسي . ولا تعتبر صياغة النموذج على هذا النحو هدفا في حد ذاته ،
وانما يمثل جهدا تحليليا عقليا ، « يتيح لنا أن نحدد نظريا . . كل المتغيرات
الممكنة . . حتى نتوصل فيما بعد الى تحديد أى هذه الاحتمالات العقلية
أكثر اتفقا وظروف المجتمع » (٢) . ومع ذلك فلا يعتبر هذا النموذج - على
الأقل ذلك ندى قدمناه في هذه الدراسة - عملا عقليا خالصا ، بمعنى انه
ليس صياغة عقلية قبلية apropi بحتة . فاذا كانت عناصر النموذج
تنبى من خلال جهد نقدي لكل النظريات السابقة ، فان هذا النقد لا يتم
بعيدا عن دراسة تاريخ المجتمع وقراءة أكبر عدد ممكن من الدراسات التي
وصفت هذا الواقع بشكل أو بآخر . وهذا أمر ضروري بالنسبة لأى نموذج
نظري يحاول تحليل الواقع في ضوء فكرة الخصوصية التاريخية . والمنطق
وراء ذلك بسيط للغاية : فنقد النظرية التي تحاول أن تفسر الواقع لا يفصل
عن الوعي بالوجود التاريخي والمعاصر لهذا الواقع ، كما أن هذا الوعي قد
يدفعنا أصلا الى نقد النظرية التي تفسره . العلاقة إذن بين الفكر والواقع
هى علاقة جدلية لا انفصام فيها .

ولقد ساعدنا هذا النموذج على أن نشق مجموعة من القضايا الافتراضية
الخاصة بالمجتمع الريفي بعامة ، وعلاقته بالمجتمع القومى . وفي ضوء هذه
القضايا تمت صياغة مجموعة من الفروض تتصل بشكل مباشر بتركيب
جماعات الصفوة في الريف ، وبالعلاقات الرأسية والأفقية التي تنشأ بينها ،
وبالتحويل الذي يطرأ على تركيبها ومواقفها . وبهذا استطاع الباحث أن يحدد

(٣) محمد الجوهري ، « علم الاجتماع بين الامبيريقية والتنظير » في :
محمد الجوهري وعبد الله الخريجي ، **مناهج البحث العلمى** ، الجزء الثانى
طرق البحث الاجتماعى ، الطبعة الثانية ، دار الشروق ، جدة ، ١٩٨٠ ،
ص ٤٩ .

– بشكل يبدو لائقاً من الناحية المنطقية – اطاره النظرى فى ضوء الخصوصية التاريخية للمجتمع المصرى ، ومن ثم الفروض التى تسعى الدراسة الى اختيارها فيما يتعلق بجماعات الصفوة فى الريف . فهذا النموذج النظرى لا يلتزم مسبقاً بأى صياغات نظرية قبلية ، وانما يحاول أن يربط بين مفاهيم متعددة ربما تنتمى لنظريات مختلفة ، ربطاً جيداً ، بحيث لا تتحدد العلاقات بين هذه المفاهيم الا فى ضوء ما نعتقد أنه يميز الخبرة التاريخية والمعاصرة المميزة للمجتمع المصرى . ولقد تم تقديم التحليلات الخاصة بالخصوصية التاريخية والنموذج النظرى والنضال والفروض المشتقة منه فى الفصل الخامس من هذه الدراسة .

ثانياً : مصادر المادة الامبيريقية :

لا يمكن دراسة البناء السياسى فى الريف من خلال جماعات الصفوة فى ضوء الالتزام بمبدأ الخصوصية التاريخية دون دراسة السياق التاريخى لوجود هذه الجماعات وتفاعلاتها . ولذلك فقد سعت هذه الدراسة نحو جمع مادة امبيريقية من مصدرين : مصدر تاريخى وآخر ميدانى ، بحيث يقدم المصدر التاريخى تطور وجود هذه الجماعات والتفاعلات التاريخية التى ظهرت فيما بينها من ناحية وفيما بينها وبين السلطة المركزية من ناحية أخرى ، ويقدم المصدر الميدانى الصورة المعاصرة لهذا الوجود وهذه التفاعلات . وسوف أقدم فيما يلى فكرة عامة عن هذين المصدرين .

(١) المصدر التاريخى : حددت الفترة من بداية تاريخ مصر الحديثة

(بداية حكم محمد على) وحتى بعد قيام ثورة يوليو على أنها الوعاء التاريخى الذى تشكل فيه تركيب الصفوة القديمة والجديدة ، ولقد واجهت هنا صعوبة حقيقية . فلم تكن هناك مادة متاحة يمكن من خلالها الكشف عن التفاعلات بين جماعات الصفوة ، وكان على أن أجهز هذه المادة . ولم أجد فى الدراسات السوسولوجية التى حاولت أن تستخدم المعطيات التاريخية مادة كافية تغنى عن البحث عن مزيد من المعطيات خاصة وأن هذه الدراسات قد اهتمت فى المحل الأول بتطور الملكية الزراعية فى علاقتها بالتركيب الطبقي ، وهى فى معظمها تعتمد على مصادر ثانوية هى نفس المصادر تقريباً فى كل دراسة الى درجة أن أيا منها هو تكرار للأخرى .

وبناء على ذلك قد حاولت هذه الدراسة الا تخرج تكرارا لنفس الدراسات السابقة التي اعتمدت على المعطيات التاريخية كمصدر أمبريقي ، والاعتماد فقط على المصادر الثانوية . فقد تمكنت خلال شهر من العمل المتواصل في دار الوثائق القومية ان أعتز على كم من المادة الاصلية التي ساعدتني كثيرا على اختبار الفروض . كما أفنى اعتمدت على كبار السن من الاخباريين في القرية للحصول على بيانات تتعلق بظروف مجتمع ما قبل ١٩٥٢ . وفي ضوء هذا فان المادة التاريخية قد أخذت من ثلاثة مصادر :

١ - **المصادر الثانوية** التي تتمثل في الكتب الاساسية لتاريخ مصر الحديثة . وهي كتب عديدة تنقسم الى قسمين رئيسيين : كتب موسوعية كتبها مؤرخون عاصروا الفترات التي كتبوا عنها وأعمها كتاب الجبرتي ، وموسوعة على مبارك المعروفة « بالخطط » وكتب عبد الرحمن الرافعي . دراسات تاريخية في موضوعات معينة وبعض هذه الدراسات كتبه متخصصون في التاريخ وبعضها الآخر كتبه متخصصون في علم السياسة أو علم الاجتماع .

٢ - **المصادر الأصلية** وتشتمل هذه المصادر على مجموعة الوثائق التي اطعت عليها في دار الوثائق القومية . وتضم هذه المجموعة وثائق عن الفلاح المصري وعن الأرض والدايرة السننية والرى وكلها محفوظة بمجموعة « محافظ الأبحاث » بالدار ، كما تضم وثائق عن الأحزاب السياسية ، وعن الثورة العراقية ، وعن شكاوى الفلاحين . ويجد القارئ هذه الوثائق مشارا اليها بأرقام محافظها وبتواريخها في حواشي الكتاب .

٣ - **المصادر المباشرة** وهي تشتمل على المعلومات المأخوذة من الاخباريين كبار السن في القرى . وتتصل هذه المعلومات بذكريات هؤلاء الاخباريين عن الانتخابات وسلوك كبار الملاك في القرى فيما قبل عام ١٩٥٢ . ولم اعتمد اعتمادا كبيرا على هذا النوع من المعلومات ، وانما اعتمدت عليه فقط في حالة عدم وجود مصدر مباشر يخبرنا عن ظاهرة أو نمط معين من أنماط السلوك الذي نجده هاما فيما يتعلق بتحقيق أهداف التحليل التاريخي .

ولقد قدمت المادة التاريخية في ثلاثة فصول كونت الباب الثاني من الدراسة . وتسير هذه الفصول وفقا لترتيب مجموعة الفروض التي تسعى

الدراسة الى اختبارها • فيحاول الفصل السادس أن يكشف عن التركيب الاجتماعي لجماعات الصفوة في السياق التاريخي والتغيرات التي يمكن أن تكون قد طرأت على هذا التركيب عبر المراحل التاريخية المختلفة • ويحاول الفصل السابع أن يتعرف على أشكال التفاعل التاريخية بين جماعات الصفوة القديمة والجديدة ، سواء أكانت تفاعلات أفقية أم تفاعلات رأسية ، وكذلك التغير الذي طرأ على هذه العلاقات خلال الفترات التاريخية المتعاقبة وارتباط ذلك بالتغير الذي طرأ على المجتمع ككل • ويتناول الفصل الثامن بعض المواقف التاريخية لجماعات الصفوة ، حيث يعالج بالتحديد مواقف جماعات الصفوة من الثورة العربية ، ومن ثورة ١٩١٩ ، ومن قضية الإصلاح الزراعي عشية قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وردود أفعال الصفوة تجاه قانون الإصلاح الزراعي بعد صدوره • وهكذا غطت المادة التاريخية العناصر الأساسية التي تدور حولها فروض الدراسة • ولكن تجدر الإشارة الى أن التحقق من الفروض في السياق التاريخي يتم بشكل جزئي مهما كانت المادة مفهومة • والسبب وراء ذلك : أن هذه المادة - مهما كان تفصيلها - لا تقدم صورة طبق الأصل للحياة كما عاشها الناس بالفعل •

(ب) المصدر الميداني : كان لابد من اكمال الصرورة التاريخية بأخرى

أنية بحيث تظهر أمامنا صورة عامة دينامية لبناء الصفوة وتفاعلاتها في الريف المصري ولذلك فقد اكملت المادة الامبيريقية التاريخية بأخرى ميدانية • ولم يكن بالامكان دراسة قرى عديدة تمثل كل أنماط القرى القائمة ، فمثل هذه المحاولة لا تحقق أهداف الدراسة بقدر ما تقدم رؤية عامة سطحية عن القرى المختارة • ولذلك فقد حاولت أن أضع مجموعة من الشروط نتصل بالهدف المباشر للبحث ، بحيث يتم - بناء عليها - اختيار قريرتين يمكن أن نعتبرهما ممثلتين للريف المصري • ولقد حددت هذه الشروط على النحو التالي :

١ - أن تمثل القريرتان النطاق الجغرافي لمصر بحيث تمثل احداهما الوجه البحري والأخرى الوجه القبلي •

٢ - ألا تكون الملكيات في القريرتين مرتفعة ، بمعنى ألا تكون القريرتان

من القرى التي طبق عليها قانون الاصلاح الزراعى الخاص بنزع الملكية . والمنطق وراء ذلك أن القرى التي لم تطبق عليها قوانين الاصلاح هي النمط الشائع للقرى ، فلم يمس الاصلاح الزراعى الا حوالى ١٢٥ / سن الاراضى الزراعية ولم يستفد منه الا ٩ / من سكان الريف حتى عام ١٩٧٠ . (٤) وبناء على ذلك فإنه لم يطبق الا فى حوالى ٦٨٦ قرية حيث بلغ عدد الجمعيات التعاونية الخاصة بالاصلاح الزراعى ٦٨٦ جمعية الى جانب ٦١ جمعية مشتركة تضم كل منها ١١ جمعية محلية (٥) . غير أن الأمر لا يرتبط بفكرة النمط الشائع فقط ، وإنما يرتبط بجوهر التفاعلات التي ظهرت بين جماعات الصفوة فقد كشفت الزيارات الاستطلاعية لبعض القرى التي كان بها شكل من أشكال « الاقطاع » (بالمعنى السياسى الذى انتشر بعد عام ١٩٥٢) أن الصراع بين جماعات الصفوة لم يظهر بشكل واضح . فقد تركت العائلات التي كانت تمثل كبار ملاك القرى بمجرد تطبيق قوانين الاصلاح الزراعى ، وفى حالة بقاء بعض العائلات فإنها استمرت مهيمنة دون وجود معارضة حقيقية لها . وفى كلا الحالتين لم يظهر التفاعل بشكل واضح بين الصفوة المسيطرة والصفوة الصاعدة . وعلى العكس من ذلك فقد ظهر هذا التفاعل بشكل واضح فى القرى التي بها ملكيات صغيرة ومتوسطة ، حيث تهيأت الفرصة للأفراد الذين ينتمون لطبقات أدنى للدخول فى نطاق الممارسة السياسية ، الأمر الذى أدى الى وضوح التفاعل بين جماعات الصفوة القديمة والصفوة الجديدة .

٣ - أن تكون القريتان تقليديتين بمعنى الاعتماد الكلى على الزراعة دون وجود أنشطة تجارية وصناعية واضحة . والهدف من وراء هذا الشرط هو محاولة التعرف على تأثير التغيرات التي طرأت على المجتمع المصرى فى العقد الأخير على بناء القرية وعلى تغير تركيب الصفوة بها .

(٤) محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف (١٩٥٢ - ١٩٧٠) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ، ص ٢٠ .
(٥) سيد مرعى ، « الاصلاح الزراعى فى مصر » ، مقال فى كتاب الأرض والفلاح على مر العصور ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٣٠٤ .

وفي ضوء هذه الشروط تمت زيادة مجموعة من القرى في محافظات دمياط والغربية ، والمنوفية ، والنيا ، والجيزة (بلغ عدد هذه القرى خمس عشرة قرية) ووقع الاختيار على قريتين : الأولى هي قرية بنى و اللمس - مركز مغاغة - محافظة المنيا ، والثانية هي قرية سحيم - مركز السنطة - محافظة الغربية (٦) .

ولقد أجريت الدراسة الميدانية على فترتين بعد الزيارات الاستطلاعية التي تمت في هاتين القريتين ضمن قرى أخرى في محافظة أخرى . الفترة الأولى هي شهرا أكتوبر ونوفمبر عام ١٩٧٩ حيث اقتنصت الفرصة لمتابعة ميدانية لانتخابات المجلس المحلي بدءا من الدعاية للانتخاب وحتى اتمام الانتخاب نفسه ، بل حتى انتخاب رئيس ووكيل المجلس المحلي على مستوى القرى . وقد كنت في هذه الفترة أتردد على القريتين فأقضى مدة هنا ومدة هناك ، الفترة الثانية وهي فترة الدراسة الميدانية المكثفة فقد تمت في شهرى يوليو وأغسطس ١٩٨٠ . ولقد كان الباحث يتردد على القريتين لفترات قصيرة بين هذين التاريخين .

ولقد قدمت المادة الامبيريقية الميدانية التي جمعت من القريتين في الباب الثالث من هذه الدراسة ، وقد حوى ثلاثة فصول تعرض الأول (التاسع) منهم لتكوين جماعات الصفوة في السياق المعاصر للريف المصرى ، وتناول الثانى (العاشر) التفاعلات الرأسية والأفقية بين جماعات الصفوة ، وتناول الثالث (الحادى عشر) التحول في تركيب جماعات الصفوة وفي مواقفها حيث التى الضوء على درجة الاستمرار أو عدم الاستمرار في تركيب جماعات الصفوة ، وعلى درجة الانساق أو عدم الانساق في مواقفها .

ثالثا : التحديد الإجرائى للصفوة وأساليب جمع البيانات

كان على هذا البحث - في ضوء الصياغة النظرية التي انطلق منها -

(٦) سوف أطلق على قرية بنى و اللمس « القرية الأولى » وعلى قرية سحيم القرية الثانية في التحليل الميدانى الذى يظهر في الباب الثالث من هذه الدراسة .

أن يبحث عن تعريف للصفوة القديمة والصفوة الجديدة يختلف عن التعريف الشائع في النظريات الأخرى والذي يفرق بينهما بناء على ثنائية التقليد والتحديث . وقد اقترحت تعريفا للصفوة القديمة والصفوة الجديدة يقوم على درجة السلطة والتأثير وارتباطهما بالثبوت الاقتصادي عند الصفوة القديمة، ومحاولة السعى الى اكتساب مصادر السلطة والتأثير من موقف اقتصادي أضعف عند الصفوة الجديدة (٧) . وفي سعيها نحو التحديد الاجرائي للصفوة الجديدة لم يكن من الممكن الاعتماد على الاجراءات المنهجية السابقة والتي تنحصر في ثلاثة اجراءات أساسية نبعت من الاتجاهات النظرية المختلفة لدراسة بناء القوة وجماعات الصفوة وهي :

١ - البحث عن أشهر الافراد في المجتمع وأكثرهم تأثيرا من خلال مقياس سوسيومترى . وقد ارتبط هذا الاجراء بدراسة فلويد هنتر Hunter عن بناء القوة في مجتمع محلي .

٢ - فحص عدد من المسائل والقرارات التي تطرح على المسرح السياسي والتعرف على الافراد - والجماعات - الذين يؤثرون على صياغة هذه المسائل والقرارات والافراد والجماعات التي لا تمارس مثل هذا التأثير . وقد ارتبط هذا الاجراء بالاتجاه التعددي في دراسة بناء القوة والذي تزعمه روبرت دال Dahl (انظر الفصل الأول) .

٣ - التعرف على المراكز الوظيفية ذات الثقل السياسي والاجتماعي والتعرف على درجة التأثير التي يمارسها أصحاب هذه المراكز الوظيفية . وقد استخدم هذا الاجراء كل من رايت ميلز ودوميهوف (انظر الفصل الأول) . وقد تعرضت كل هذه الاجراءات للنقد ، فليس من الضروري أن يحظى الشخص المشهور بالقوة ، من حيث أن الأساس الذي تقوم عليه الشهرة يختلف عن الأساس الذي تقوم عليه القوة . أما القرارات والمسائل فانها يمكن أن تحجب عن الظهور على المسرح السياسي اصلا ، وذلك من خلال أفراد يملكون

(٧) تم تقديم التعريف المقترح في الفصل الخامس من هذه الدراسة .

القوة . أما بالنسبة للمراكز الوظيفية ، فان القوة - خاصة في المجتمع الريفي في الدول المختلفة - لا ترتبط بالمراكز الوظيفية خاصة وان الذين يشغلون هذه المراكز قد لا ينتمون الى القرية .

وهنا كان لا بد من البحث عن اجراء يستفيد من كل هذه الاجراءات والانتقادات التي وجهت اليها ، ويقدم في نفس الوقت اساسا جديدا لفهم بناء القوة وتركيب الصفوة في المجتمع الريفي المصري . ويمكن ان نسمى الاجراء الذي اتبعته هذه الدراسة بأنه اجراء « موقفي » يقوم على معايشة حياة القرية وليس مراقف الحياة اليومية ، والتعرف على أهم المسائل والقرارات التي تطرح من خلال الممارسة الرسمية ، والمسائل والقرارات التي تحجب عن الظهور ، والافراد الذين يهتمون بهذه المسائل والقرارات ، والمواقف التي يتخذونها بشأنها ، والمشكلات التي تظهر في الحياة اليومية والافراد الذين يخطرطون في هذه المشكلات ويسعون الى حلها والدور الذي يلعبه هؤلاء بين الفلاحين وبين السلطات الرسمية ، وعلاقة كل ذلك بالمراكز الوظيفية التي يحتلونها أو بسلطتهم التي تستمد من الاطر الثقافية القائمة . ولقد أمكن من خلال هذه المعايشة التعرف على أصحاب مواقع السلطة والتأثير من الصفوة القديمة ، وأصحاب المواقف المعارضة الذين يسعون نحو اكتساب مواقع السلطة والتأثير ، وهم من الصفوة الجديدة . وبهذا استطعت ان احدد أعضاء كل من الصفوة القديمة والصفوة الجديدة بالاسم .

ووفقا لهذا التحديد الاجرائي الموقفي ، لم يعتمد الباحث على أداة واحدة لجمع البيانات ، وإنما اعتمد على مجموعة متكاملة من الادوات قدمت كل منها نوعية من البيانات تكاملت في النهاية لتحقيق الهدف المنشود من وراء الدراسة الميدانية . وترتب هذه الادوات فيما يلي وفقا لأهميتها ودرجة الاعتماد عليها:

١ - الملاحظة : وقد انادت بشكل مباشر في التحديد الاجرائي لجماعات الصفوة حيث أمكن من خلالها التعرف على المشكلات اليومية التي تظهر في حياة القرية واسلوب حل هذه المشكلات . كما أمكن من خلال مشاهدة مناقشات جماعية التعرف على الكثير من المسائل التي طرحت أو تطرح على المسرح السياسي ومواقف الاطراف المختلفة منها . كما استخدمت الملاحظة في مناقشة

انتخابات المجالس المحلية في القرينتين حيث اصطحبت المرشحين في حملاتهم الانتخابية في القرى المجاورة ، وحيث حضرت كثيرا من المناقشات الجماعية المرتبطة بالانتخابات . واستخدمت الملاحظة طوال مدة الدراسة الميدانية حيث كنت أسجل كل الأقوال العابرة التي أسمعها وأساليب التخاطب والتعامل التي أساعدها - كما أنني حضرت أربع جلسات عرفية في القرينتين كملاحظ . ولم تكن الملاحظة عشوائية ، بل كانت موجهة بدليل للملاحظة .

٢ - المقابلات المفتوحة : وقد تمت بعد تحديد من هم أعضاء الصفوة القديمة والجديدة . وقد أجريت مقابلات مفتوحة مع معظم أمراء الصفوة القديمة والجديدة وعددهم ٦١ فردا في القرينتين . واتجهت المقابلات المفتوحة نحو التعرف على التاريخ السياسي لعضو الصفوة ، ونوعية الممارسة التي ينشغل بها ، ودوره في الممارسة السياسية الرسمية والشعبية ، ومواقفه بشأن بعض القرارات والقضايا في القرية ، ودرجة ارتباطه بأعضاء الصفوة الآخرين ، وتصور عضو الصفوة عن دوره ، وتصور عضو كل صفوة عن أعضاء الصفوة الأخرى ، وأخيرا تصور عضو الصفوة عن المشكلات التي تعاني منها القرية والمجتمع بعامة واقتراحاته لحلها . وقد تمت المقابلات في ضوء أهداف الدراسة وفروضها ، ولذلك فلم تكن عشوائية وإنما كانت موحدة العناصر من خلال دليل للمقابلة .

٣ - دراسة الحالة : وقد استهدف دراسة الحالة التعرف على درجة الانساق في مواقف الصفوة الجديدة ودرجة استمرارية هذه المواقف . ولذلك فقد تخيرت أربع حالات من أعضاء الصفوة الجديدة بكل قرية وجمعت عنهم بيانات تفصيلية خاصة بتاريخهم السياسي ، ومواقفهم المختلفة خلال الممارسة السياسية الرسمية ، وأنواع التحالفات والصراعات التي يدخلون فيها . ولم تجمع البيانات الخاصة بكل حالة من أصحابها نفسه فقط ، وإنما من خلال مصادر معلومات أخرى قدمها أفراد عاديون أو أفراد من الصفوة يرتبطون بالحالة موضوع الدراسة أو يعارضون مواقفها .

٤ - الإخباريون : وقد استقيت منهم بيانات عن نوعية المشكلات اليومية التي لم تتح لي الفرصة لمساعدتها ، وعن الأساليب التي يتبع في حل

المشكلات وما يمكن أن يكون قد طرأ من تغير على هذه الأساليب • فضلا عن أنني قد أخذت من الاخباريين - وهم من غير أعضاء الصفوة - تصوراتهم عن الصفوة وعن دورها •

٥ - صحيفة البيانات الأساسية : وقد جمعت من خلالها بيانات أساسية عن أعضاء الصفوة خاصة بالمهنة ، والمستوى التعليمي ، والحياسة ، والممتلكات ، والانشطة الاقتصادية ، ومستويات الاستهلاك ، وحظهم بالتقريب •

٦ - السجلات الرسمية : وتتنحصر في سجلات الحياسة حيث أخذت منها توزيع فئات الحياسة داخل القرية ، ومحاضر جلسات المجلس المحلى حيث حلت مضمونها • واشتملت هذه المحاضر على ٢٢ جلسة في كل مجلس محلى تتبع له القرية • وقد غطت هذه الجلسات الفترة من ١٥ / ١١ / ١٩٧٩ الى ٣٠ / ٨ / ٨٠ في المجلس الذى تتبع له القرية الاولى ، والفترة من ١٣ / ١١ / ١٩٧٩ الى ٢ / ٩ / ١٩٨٠ في المجلس الذى تتبع له القرية الثانية •

رابعاً : أساليب التحليل والتفسير

بالرغم من أن التحليل الذى قدم في هذه الدراسة هو تحليل كيفى في المحل الأول ، الا أن ذلك لم يغفنا عن التحليل الكمي للبيانات الأساسية التي جمعت من أعضاء الصفوة ، فضلا عن تحليل مضمون قرارات المجلسين المحليين اللذين تتبع لهما القريةتان • وبهذا فان الدراسة قد جمعت بين أسلوب التحليل الكيفى وأسلوب التحليل الكمي بحيث تكامل الأسلوبان لتقديم البيانات الامبيريقية في ضوء فروض الدراسة • ولم تعرض البيانات الكمية منفصلة عن البيانات الكيفية ، وانما كانت القاعدة هي ملاءمة البيانات للموقع الذى تعرض فيه • فقد يبدأ التحليل كيفيا ثم تدعم البيانات الكيفية بأخرى كمية ، وقد يبدأ التحليل كميًا ثم تدعم البيانات الكمية بأخرى كيفية ، وهكذا • كما جمعت الدراسة بين استخدام المعطيات التاريخية والمعطيات الميدانية للتحقق من فروضها الأساسية • ولم يظهر التحليل التاريخي منفصلا عن التحليل الميداني ، وانما سارت الفصول التي عرضت فيها المادة التاريخية وكذلك

الفصول التي عرضت فيها المادة الميدانية بنفس الطريقة ونفس العناوين تقريبا مع اختلاف الاشارة الى السياق التاريخي أو السياق المعاصر . ولقد كانت فروض الدراسة والنموذج النظرى الذى اشتقت منه هى المرجع الاساسى الذى يحدد أسلوب التحليل هنا وهناك .

أما بالنسبة للتفسير ، فقد جمعت ادراسة بين التفسير الكلى والتفسير الجزئى . فاذا كانت هذه الدراسة قد انطلقت من فكرة أساسية مؤداهما أن تركيب الصفوة وتفاعلاتها فى الريف لا ينفصل عن السياق الكلى للمجتمع ، فان تفسير البيانات الامبيريقية - سواء كانت تاريخية أو ميدانية - كان يرتبط دائما بالقاء الضوء على ظروف المجتمع بعامة وعلى مستريات القوة التى تعلو عن مستوى القرية . وكان النموذج النظرى الذى تطور فى هذه الدراسة والفروض المشتقة منه هما المعين فى هذا التفسير الكلى والجزئى . فقد اتجهت المادة الامبيريقية نحو التحقق من الفروض بشكل مباشر ، ولكن تفسير هذه المادة كان يوجهنها دائما الى الرؤية النظرية الافتراضية المطروحة فى الدراسة . وهكذا ، أدى النموذج النظرى دوره كاداة عقلية مكنتنا من ربط الجزء بالكل من خلال واقع امبيريقى .

ولم يتجه التفسير نحو ابراز عامل معين أو التركيز على متغيرات دون الأخرى ، وانما اتجه نحو ابراز العلاقات الجدلية بين كافة المتغيرات الاقتصادية والثقافية بحيث ظهر فى النهاية كيف تتكاتف كل هذه المتغيرات جميعا فى تدعيم موقف الصفوة القديمة ، وفى تحقيق قدر من الاستمرارية للبناء الاجتماعى وهى استمرارية ترتبط ولا شك باستمرارية الصفوة المسيطرة واستمرارية المحافظة على مصالحها فى الوقت الذى تجد فيه الصفوة الجديدة صعوبة فى أداء دورها واستمراريته .